قطاع التقنية

قطاع التقنية في البنك هو قطاع متعدد الجوانب يتألف من عمليات تقنية المعلومات، حلول وتوصيل تقنية المعلومات، مكتب إدارة البيانات، وحوكمة تقنية المعلومات.

على مدار العام الماضي، ركز القطاع على تعزيز البنية التشغيلية التقنية بما يتماشى مع أهداف التحول الرقمي للبنك، وتحسين تجربة العملاء من خلال حلول مصرفية مبتكرة، وتحقيق الكفاءة التشغيلية من خلال الأتمتة وتحسين العمليات.

ومن بين الأهداف الرئيسية الأخرى كان التحكم الصارم في الميزانية لكل من النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية، والالتزام القوي للأطر التنظيمية ومعايير البنك المركزي السعودي وإطارات حوكمة تقنية المعلومات ونظام حماية البيانات الشخصية، حيث تتوافق استراتيجيات خدمات تقنية المعلومات مع الاستراتيجية العامة للأعمال.

أبرز إنجازات 2024م

- تنفيذ قانون حماية البيانات الشخصية
- تحسين نظام تمويل التجارة
- إطلاق منتج الاستثمار بالوكالة (غير معفى من الزكاة)
- الالتزام بنسبة **100%** مع إطار حوكمة تقنية المعلومات من البنك المركزي السعودي
- افتتاح مركز بيانات من المستوى 4
- أتمتة الالتزام وإدارة المخاطر

مركز بيانات بمواصفات عالمية

في خطوة مهمة تعكس حرص البنك على مواكبة التطورات التقنية المتسارعة، تم خلال العام 2024، تدشين مركز بيانات جديد بمواصفات عالمية متقدمة من المستوى الرابع Tier 4 ويعد هذا المركز من أحدث المنشآت في قطاع الخدمات المالية وأكثرها تطورًا.

ويأتي إنشاؤه تعزيزًا لقدرات البنك الرقمية، كما يساهم بشكل فاعل في دفع مشاريع التحول الرقمي إلى الأمام، سواءً من خلال توسيع نطاق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، أو توفير حلول متكاملة للمدفوعات الرقمية، أو ضمان جاهزية البنية التحتية لمواكبة أحدث التقنيات المالية.

ويمتاز هذا المركز بقدرته على توفير أعلى مستويات الاعتمادية واستمرارية الخدمة، إذ يعتمد على نظم تكرار ونسخ احتياطي متطورة تمنحه سرعة استعادة العمليات المصرفية في أي طارئ.

كما يستند تصميمه إلى معايير الأمان والحماية السيبرانية المتقدمة، ما يؤمن سرية بيانات العملاء ويحافظ على كفاءة أنظمة البنك الرئيسية على مدار الساعة. ولأن تطلعات البنك نحو التطور المستقبلية تحظى بالأهمية ذاتها، فقد روعي في تصميم المركز قابلية التوسع والمرونة، ما يسمح للبنك بمواكبة الزيادة المتسارعة في الطلب على الخدمات الرقمية. يضاف إلى ذلك التزام البنك بمبادئ الاستدامة البيئية، إذ يعتمد المركز في تشغيله على آليات عالية الكفاءة في إدارة الطاقة والتبريد، للحد من استهلاك الموارد وتقليل التأثير البيئي.

وينتظر أن يحدث هذا المركز نقلة نوعية في مسيرة التحول الرقمي للبنك، إذ يتيح له دعم البنية التحتية لتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، ما يمنح البنك قدرة أكبر على اتخاذ قرارات استراتيجية دقيقة وتقديم خدمات مخصصة للعملاء. كما يسرع من وتيرة تطوير الأنظمة والتطبيقات الداخلية، ويوفر مساحة تعاونية للشركاء في القطاعين المالي والتقني، ليسهم في تعزيز الابتكار وإيجاد خدمات مرنة وآمنة.

بهذه الخطوة، يؤكد البنك توجهه الطموح نحو التحول الرقمي الشامل، واضعا بذلك معايير جديدة في صناعة الخدمات المالية تستجيب لتطلعات العملاء واحتياجات المستقبل.

الإنجازات الرئيسية هذا العام

تعزيز الكفاءة والابتكار في الأعمال

دعمت المشاريع الحيوية مثل تنفيذ قانون حماية البيانات الشخصية (PDPL) وتحسينات نظام تمويل التجارة الالتزام التنظيمي وفعالية العمليات. كما أدى إطلاق منتج الاستثمار بالوكالة (غير معفي من الزكاة) إلى فتح آفاق جديدة للعملاء الأفراد، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات للاستثمار بسلاسة عبر القنوات الرقمية للبنك، بما يتماشى مع أهداف البنك في تقديم حلول مصرفية إسلامية مبتكرة.

الحوكمة وإدارة البيانات الاستراتيجية

من خلال تأسيس مكتب إدارة البيانات، عزز البنك التزامه بحوكمة البيانات، مما يضمن الدقة والأمان والالتزام.

يركز هذا المكتب على تنفيذ أطر عمل قوية تتماشى مع قانون حماية البيانات الشخصية وإرشادات المكتب الوطني لإدارة البيانات لتعزيز ثقة العملاء ودفع نمو الأعمال.

الالتزام بتطبيق الأنظمة والتشريعات (SAMA Farmwork) وأهمها المحافظة على متانة أنظمة المعلومات ومتطلبات مستويات النضج.

- إطار مكافحة الاحتيال SAMA ANTI-FARUD Framework
- إطار حوكمة تقنية المعلومات SAMA IT Governance Framework
- إطار الأمن السيبراني SAMA Cybersecurity
- إطار استمرارية الاعمال Business continuity

البنك المركزي السعودي SAMA Saudi Central Bank

التحسينات التشغيلية وإدارة المخاطر

قام قطاع التقنية بإجراء تقييمات شاملة للمخاطر لجميع التطبيقات الحيوية، وطلبات التغيير الرئيسية، والمشروعات. أسهمت هذه التدابير في تحديد وتقليل التهديدات المحتملة، مما ساعد في حماية سمعة البنك وعملائه. لقد أسهم تحقيق الالتزام بنسبة 100% مع إطار حوكمة تقنية المعلومات من البنك المركزي السعودي (SAMA ITGF) في تحسين توفر الخدمات وتعزيز مكانة بنك البلاد لدى الجهات التنظيمية. علاوة على ذلك، أدت التقييمات الذاتية التفصيلية للمخاطر والضوابط في وظائف التقنية إلى تعزيز الاستقرار، وإغلاق ملاحظات المراجعة في الوقت المناسب، وتوفير في التكاليف بشكل ملحوظ.

رؤية المملكة 2030 والقيمة المضافة للمساهمين

يسهم قطاع التقنية بشكل فعال في رؤية المملكة 2030 من خلال دعم المبادرات التي تعزز الاستخدام الرقمي والأتمتة والتوطين.

تشمل الإنجازات الرئيسية تسهيل مبادرات صندوق التنمية العقارية لشرائح العملاء المتنوعة، والتركيز على الالتزام التنظيمي للحد من المخالفات، وابتكار إطلاق المنتجات عبر القنوات الرقمية.

من خلال أتمتة العمليات، وتقليص التكاليف التشغيلية، وتحسين تقديم الخدمات، قام قطاع التقنية بتعزيز أداء البنك بشكل مباشر. كما ساهم الالتزام المتزايد وتدابير حماية البيانات (PDPL) في تجنب المخالفات، مما حافظ على مصالح المساهمين ورفع سمعة العلامة التجارية. كما أسهمت تدابير إضافية مثل وضع سياسات وإجراءات واضحة، وتحسين تخصيص الموارد، وتعزيز مرونة المنظمة في تعزيز نضج البنك، وإنتاجيته، وعرض القيمة لديه.

الابتكار والأثر التقني

لتبسيط دورة حياة تطوير البرمجيات (SDLC)، اعتمد القطاع أدوات تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل المتطلبات بسرعة، وتوليد الشفرة، وإجراء الاختبارات، وإدارة المشاريع التنبؤية.

كانت الشراكات الاستراتيجية مع رواد السوق مثل Microsoft وOracle ذات دور محوري في تخصيص أطر الأتمتة وضمان بنى تحتية قوية للحوسبة السحابية وتسريع تبني التقنيات الحديثة.

مبادرات المسؤولية المجتمعية والاستدامة

في إطار مساهمته في أهداف المسؤولية المجتمعية للبنك، اتخذ قطاع التقنية خطوات ملموسة لتقليل بصمته الكربونية، بما في ذلك تعزيز القنوات الرقمية لتقليل النفايات من البطاقات والأوراق. كما تم تاعمل على إنشاء QR للوصول إلى السياسات المتعلقة بالخصوصية، مما أسهم في تحقيق تغطية بنسبة 100% عبر الفروع وتقليل استهلاك الورق مع تحسين تجربة العملاء.

نتيجة لذلك، بات التعامل مع معظم الأعمال والتواصل داخل القسم رقميا.

كما أن تدشين مركز بيانات من الفئة الرابعة، المصمم وفقا لمبادئ إدارة الطاقة الذكية، يعكس التزام البنك بالاستدامة البيئية.

إن تبني القطاع للتطوير والعمليات، والأتمتة، وأتمتة العمليات الروبوتية، لا يعزز الكفاءة التشغيلية فحسب، بل يحد أيضا من استهلاك الموارد. كما تضمن تدابير التحكم في الميزانية، ومراجعات التقدم الأسبوعية، والمبادرات المستمرة لتطوير المهارات أن تظل أهداف الاستدامة جزءا لا يتجزأ من العمليات اليومية والتخطيط طويل الأجل.
من خلال المراقبة الدقيقة للنفقات التقنية، وتحسين استغلال الموارد، والالتزام باللوائح التنظيمية، ساهم قطاع التقنية بشكل مباشر في ربحية البنك واستقراره المالي.

بناء الخبرات التقنية

إدراكا لأهمية تطوير المهارات، أطلق قطاع التقنية مبادرة مسار مهني تقني مدعومة بـ 365 دورة تدريبية، وبرامج شهادات لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وورش عمل للمنهجية المرنة لإدارة المشاريع وتطوير البرمجيات. كما أعطى الأولوية للتدريب على حماية البيانات، مما يضمن أن الفريق يفهم المعايير التنظيمية الأساسية.

يعزز التعاون بين الفرق المختلفة والخطوط المفتوحة للتواصل بيئة عمل مترابطة. كما تساعد الاجتماعات المنتظمة، وتقدير الأداء القوي، والتقييمات العادلة في الحفاظ على مستويات عالية من التحفيز والمعنويات.

وقد أدى هذا النهج الموجه نحو الموظفين إلى ثقافة حيوية وداعمة تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية العامة للبنك.

أطلق قطاع التقنية مبادرة مسار مهني تقني مدعومة بـ

365 دورة

رفع مستوى نضج الحوكمة

تركزت أهداف العام 2024م على تحقيق مستوى نضج 3 في إطار عمل حوكمة تقنية المعلومات. حيث تم العمل على تحسينات في التقارير، وتحديث السياسات والإجراءات.

كما تشمل مجالات التحسين المستقبلية إدارة الأصول، إدارة تراخيص البرمجيات، وإدارة الهوية والوصول. من خلال تعزيز هياكل الحوكمة بشكل مستمر، يعزز البنك بيئته التقنية ضد المخاطر، ويحافظ على التميز التشغيلي، ويعزز ثقة أصحاب المصلحة.

بهذا النهج، يواصل قطاع التقنية في البنك ريادته في التحول الرقمي، وتعزيز الابتكار، وضمان تقديم حلول تقنية متطورة تدعم النمو المستدام وتتماشى مع رؤية المملكة 2030.